



9/10/2012

عشية مغادرته الى اجتماعات صندوق النقد

القصار: التخوف من تراجع النمو الى ما دون الـ 1% في حال المضي في مشروع السلسلة

Kindly click on the **LOGO** of each medium to read full article

	Title	القصار يشارك في اجتماعات صندوق النقد: لعدم التفريط بإنجازات حاكم مصرف لبنان		
	Website	http://www.annahar.com	Date	2012/10/9
	Page			
	Title	%النمو إلى ما دون 1 القصار: التخوف من تراجع		
	Website	http://www.assafir.com	Date	2012/10/9
	Page			
	Title	القصار يحذر من تدمير ممنهج للاقتصاد لا يتحملة لبنان		
	Website	http://www.almustaqbal.com	Date	2012/10/9
	Page			
	Title	Kassar participe aux réunions annuelles du FMI et de la BM		
	Website	http://www.lorientlejour.com	Date	2012/10/9
	Page			
	Title	القصار يدعو لإعادة النظر في السلسلة وشقير متفائل بسحب المشروع		
	Website	http://www.aliwaa.com	Date	2012/10/9
	Page			
	Title	يشارك في اجتماعات صندوق النقد القصار: السياسة النقدية التي كرس اسسها رياض سلامة تمثل نموذجا يحتذى		
	Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	2012/10/9
	Page			
	Title	عشية مغادرته الى اجتماعات صندوق النقد القصار: التخوف من تراجع النمو الى ما دون الـ 1% في حال المضي في مشروع السلسلة		
	Website	http://www.elshark.com	Date	
	Page			
	Title	القصار : لاعادة النظر في قرار "السلسلة"		
	Website	http://www.aljoumhouria.com	Date	2012/10/9
	Page			

				
	09-10-2012			
	القصار يشارك في اجتماعات صندوق النقد: لعدم التفريط بإنجازات حاكم مصرف لبنان			
	يغادر رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار اليوم إلى طوكيو، للمشاركة في اجتماعات صندوق النقد			

الدولي، بصفته عضوا في الوفد الرسمي اللبناني المشارك في فعاليات هذه الاجتماعات التي تأتي في ظل تحديات تواجهها معظم الاقتصادات العالمية، ومنها الإقتصاد اللبناني من جراء الانكماش الذي تعانيه بفعل الأوضاع الدولية والإقليمية.

وشدد القصار على "أن مشاركة لبنان في فعاليات هذه الاجتماعات أمر في غاية الأهمية، خصوصا على صعيد تبادل ونقل الخبرات"، معتبرا "أن السياسة النقدية التي ينتهجها لبنان منذ أعوام، والتي كرس أسسها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، تمثل نموذجا يحتذى، وخصوصا أن هذه السياسة جنبت الإقتصاد في مراحل عدة ولا تزال حتى الآن تداعيات الأزمات المالية المتلاحقة منذ 2008".

ودعا الدولة إلى "عدم التفريط بهذه الإنجازات التي تحققت عبر قرارات متسلسلة"، وطالبها "بإعادة النظر في القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن مشروع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، وعدم الإنجرار إلى فرض مزيد من الضرائب لتمويل هذه السلسلة نظرا إلى مفاعيلها وانعكاساتها السلبية على بنية الإقتصاد الوطني الذي يتخوف أن يتراجع معدل نموه إلى ما دون الـ 1%، وفق آخر التقارير الصادرة عن أعلى المرجعيات المالية الدولية، وفي مقدمها صندوق النقد، وذلك في حال قررت الحكومة المضي في مشروع السلسلة".

[Back to Top](#)

السفير

www.assafir.com

السفير جريدة السفير 2012 ©

اقتصاد

تاريخ العدد 09/10/2012 العدد 12304

سلامة يرأس الوفد العربي لاجتماعات «صندوق النقد» القصار: التخوف من تراجع النمو إلى ما دون 1 %

يشارك حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس «الهيئات الاقتصادية» الوزير السابق عدنان القصار وعدد من المصرفيين اللبنانيين في اجتماعات «صندوق النقد والبنك الدوليين» في العاصمة اليابانية طوكيو، والمقررة من 12 إلى 14 تشرين الأول الجاري وفيما من المقرر أن يرأس سلامة الوفد العربي لاجتماعات الصندوق، أبدى القصار تخوفه أن «يتراجع معدل النمو إلى ما دون الواحد في المئة، وفق آخر التقارير الصادرة عن أعلى المرجعيات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وذلك في حال قررت الحكومة المضي في مشروع السلسلة»

ويشارك القصار في اجتماعات صندوق النقد بصفته عضوا في الوفد الرسمي اللبناني المشارك في فعاليات هذه الاجتماعات التي تأتي في ظل تحديات تواجهها معظم الاقتصادات العالمية ومنها الإقتصاد اللبناني الذي تعانيه بفعل الأوضاع الدولية والإقليمية.

وأمل القصار أن «يتوصل المجتمعون من البلدان كافة، إلى حلول جذرية لمواجهة التداعيات المحتملة للأوضاع الاقتصادية الحالية»، لافتا الانتباه إلى «أن صندوق النقد بما يتمتع به من ثقة وخبرة يستطيع أن يلعب دورا بارزا وفعالا في هذا المجال».

وشدد على «أن مشاركة لبنان في هذه الاجتماعات أمر في غاية الأهمية، خصوصا على صعيد تبادل ونقل الخبرات»، معتبرا «أن السياسة النقدية التي ينتهجها لبنان منذ سنوات عديدة، والتي كرس أسسها حاكم مصرف لبنان، تمثل نموذجا يحتذى خصوصا أن هذه السياسة جتبت الإقتصاد اللبناني في مراحل عديدة وما زالت حتى الآن تداعيات الأزمات المالية المتلاحقة منذ العام 2008».

ودعا القصار في هذا المجال «الدولة إلى عدم التفريط بهذه الإنجازات التي تحققت عبر قرارات متسلسلة»، وطالبها «بإعادة النظر في القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن مشروع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، وعدم الإنجرار إلى فرض المزيد من الضرائب لتمويل هذه السلسلة نظرا لمفاعيلها وانعكاساتها السلبية على بنية الإقتصاد الوطني»

واعتبر أن «هذا التدمير الممنهج للإقتصاد الوطني، في حال إستمراره قد يجعل مصير الإقتصاد اللبناني مثل مصير بعض الاقتصادات الأوروبية المتأزمة، وهو أمر لا يتحملة لبنان على الإطلاق، خصوصا في ظل عجز متزايد في معدل الدين العام وانكماش غير مسبوق بفعل الأزمة السياسية الداخلية من جهة، والاضطرابات المستمرة في المنطقة العربية وسوريا على وجه الخصوص من جهة أخرى».



[Back to Top](#)

القصار يحذر من تدمير ممنهج للاقتصاد لا يتحمله لبنان

شقيير: الهيئات ستبذل كل ما بوسعها لوقف إقرار السلسلة



اعتبر رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار أن "التدمير الممنهج للاقتصاد الوطني، في حال استمراره، قد يجعل مصير الاقتصاد اللبناني مثل مصير بعض الاقتصادات الأوروبية المتأزمة، وهو الأمر الذي لا يتحمله لبنان على الإطلاق"، داعياً "الحكومة الى إعادة النظر في قرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، وعدم الانجرار إلى فرض المزيد من الضرائب لتمويل هذه السلسلة نظراً لمفاعيلها وانعكاساتها السلبية على بنية الاقتصاد الوطني الذي يتخوف أن يتراجع معدل نموه إلى ما دون الواحد في المئة".

شقيير

وعقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً أمس تدارست فيه موضوع سلسلة الرتب والرواتب وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، وقال رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقيير لـ "المستقبل": "ان الهيئات اكدت مجدداً رفضها المطلق لـ "السلسلة" على اعتبار انها مشروع لافلاس البلاد"، مشيراً الى ان الهيئات ستتجاوب مع دعوة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي لعقد لقاء اقتصادي - اجتماعي لبحث كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية الشائكة". ورأى شقيير ان اقرار السلسلة لن يتوقف عند الفئة المعنية بها، انما الامر سيتطور باتجاه مطالبة باقي الشرائح للحصول على زيادات على الرواتب، "وهذا ما بدأنا نسمع به الآن". وقال: "هذه الدوامة لن تتوقف وهي ستوصلنا الى خراب البلاد".

وإذ أكد أن الهيئات ستبذل كل ما بوسعها لوقف إقرار السلسلة، دعا الجميع من قوى سياسية وقوى نقابية إلى تحمل مسؤولياتهم الوطنية، والنظر إلى الموضوع من الناحية العلمية والمنطقية وليس من باب المصلحة الخاصة، "لأن البلد لم يعد بوسعته التحمل مزيداً من المغامرات غير محسوبة النتائج".
القصار

وأمل القصار في تصريح أمس، عشية مغادرته إلى اليابان للمشاركة في اجتماعات صندوق النقد الدولي، بصفته عضواً في الوفد الرسمي اللبناني المشارك في فعاليات هذه الاجتماعات، أن يتوصل المجتمعون من البلدان كافة، إلى حلول جذرية لمواجهة التداعيات المحتملة للأوضاع الاقتصادية الحالية، لافتاً إلى "أن صندوق النقد الدولي بما يتمتع به من ثقة وخبرة يستطيع أن يلعب دوراً بارزاً وفعالاً في هذا المجال".
وشدد على "أن مشاركة لبنان في فعاليات هذه الاجتماعات أمر في غاية الأهمية، خصوصاً على صعيد تبادل ونقل الخبرات"، معتبراً "أن السياسة النقدية التي ينتهجها لبنان منذ سنوات عديدة، والتي كرس أسسها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، تمثل نموذجاً يحتذى خصوصاً وأن هذه السياسة جنبت الاقتصاد اللبناني في مراحل عديدة وما زالت لغاية الآن تداعيات الأزمات المالية المتلاحقة منذ العام 2008 ولغاية اليوم".

ودعا القصار في هذا المجال "الدولة إلى عدم التفريط بهذه الإنجازات التي تحققت عبر قرارات متسرة"، وطالبها "بإعادة النظر في القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن مشروع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، وعدم الانجرار إلى فرض المزيد من الضرائب لتمويل هذه السلسلة نظراً لمفاعيلها وانعكاساتها السلبية على بنية الاقتصاد الوطني الذي يتخوف أن يتراجع معدل نموه إلى ما دون الواحد في المئة، وفق آخر التقارير الصادرة عن أعلى المرجعيات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وذلك في حال قررت الحكومة المضي في مشروع السلسلة".
واعتبر أن "هذا التدمير الممنهج للاقتصاد الوطني، في حال استمراره قد يجعل مصير الاقتصاد اللبناني مثل مصير بعض الاقتصادات الأوروبية المتأزمة، وهو الأمر الذي لا يتحمله لبنان على الإطلاق، خصوصاً في ظل عجز متزايد في معدل الدين العام وانكماش غير مسبوق بفعل الأزمة السياسية الداخلية من جهة، والاضطرابات المستمرة في المنطقة العربية وسوريا على وجه الخصوص من جهة أخرى".

[Back to Top](#)

l'orient
LE JOUR

Kassar participe aux réunions annuelles du FMI et de la BM

Le président des organismes économiques, Adnane Kassar, s'est rendu aujourd'hui à Tokyo pour participer aux réunions annuelles du Fonds monétaire international (FMI) et de la Banque mondiale (BM). Il fera partie de la délégation officielle libanaise qui prendra part à cet événement, inauguré aujourd'hui et qui se terminera le 14 octobre.

[Back to Top](#)

سيناريو «القرارات المترددة» يتكرر مع كل استحقال معيشي واجتماعي
القصار يدعو لإعادة النظر في السلسلة وشقير متفائل بسحب المشروع
الثلاثاء، 9 تشرين الأول 2012 الموافق 22 ذو القعدة 1433 هـ



رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار

إقرار السلسلة أو لا إقرار؟ منح حقوق عمالية أو رفع عجز الميزانية؟ إرجاء الملف الى ما بعد
الانتخابات النيابية أم بته في القريب العاجل لكسب تأييد الرأي العام؟ هي نفسها الأسئلة
ونفس السيناريو الذي يرافق كافة القرارات المعيشية في لبنان.
فموازة الضغط العمالي والنقابي والمدني لإقرار سلسلة الرتب والرواتب تواجه الحكومة
ضغطاً من نوع آخر مصدره الهيئات الاقتصادية التي ترفض رفضاً قاطعاً إقرار السلسلة في
المرحلة الراهنة.
إذاً تنقسم الأزمة الى شقين الأول يعود الى صوابية إقرار السلسلة والثاني إشكالية تمويلها
الذي بدوره يطرح الكثير من علامات الإستفهام.
عزة الحاج حسن شيباني

وفي هذا السياق رأى مصدر وزاري انه من غير المبرر الدعوات التي تصاعدت في الأيام
الماضية سواء للإضراب او التظاهر والإعتصامات لافتاً الى أن هذه إجراءات لن تقدم ولن تؤخر
في مصير الإستحقاقات المالية والإدارية التي قررتها الحكومة وباشرت بتنفيذها وفق برنامج
وواضح، وهي خطوات سلبية لن تعدل في كل ما هو مطلوب لا على مستوى البحث في
موارد سلسلة الرتب والرواتب ولا في مواعيد احالتها الى مجلس النواب، وشدد على ان
«الحكومة لن تحيل المشروع معزولاً عن المقترحات المتصلة بتحديد الموارد المالية».
رفض الهيئات

من جهتها الهيئات الاقتصادية تؤكد من خلال المذكرتين اللتين اصدرتهما مؤخراً أنه في حال
إقرار السلسلة سيزيد العجز في الموازنة العامة من 4 مليارات دولار إلى نحو 6 مليارات،
وسترتفع نسبة التضخم الى نحو 10 في المئة فضلاً عن أن النفقات الأسرية ستتضخم لا
سيما تكاليف التعليم بنسبة تفوق الـ 30 في المئة، كذلك سيفاقم الدين العام ويرفع الفوائد
ويؤثر سلباً في المؤشرات الاقتصادية كافة.
وبعد إنتهاء القسم الأكبر من جولات الهيئات الاقتصادية على الرؤساء والكتل النيابية لمست
تجاوباً واقتناعاً من قبل النواب والوزراء لما ستتركه السلسلة من تداعيات خطيرة على
الإقتصاد.

وقد افاد مصدر في الهيئات ان السياسيين يريدون الابتعاد عن هذا الملف واصفاً الانطباع
الذي خرج به بعد لقاء بعض السياسيين بالمريح وقال: إن السياسيين يريدون الابتعاد عن
هذه الكأس لا سيما مع «بدء موسم الانتخابات النيابية» خوفاً من انقلاب الرأي العام ضدهم.
القصار
عشية مغادرته إلى طوكيو للمشاركة في اجتماعات صندوق النقد الدولي شدد رئيس

الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار في تصريح له على أن «مشاركة لبنان في فعاليات هذه الاجتماعات أمر في غاية الأهمية، خصوصاً على صعيد تبادل الخبرات»، معتبراً أن «السياسة النقدية التي ينتهجها لبنان منذ سنوات عديدة، والتي كرس أسسها سعادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، تمثل نموذجاً يحتذى خصوصاً أن هذه السياسة جنّبت الإقتصاد اللبناني في مراحل عديدة وما زالت لغاية الآن، تداعيات الأزمات المالية المتلاحقة منذ العام 2008 ولغاية اليوم».

ودعا القصار في هذا المجال «الدولة إلى عدم التفريط بهذه الإنجازات التي تحققت عبر قرارات متسرّعة»، مطالباً إيّاها «بإعادة النظر في القرار الذي اتخذته الحكومة في شأن مشروع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، وعدم الإنجرار إلى فرض المزيد من الضرائب لتمويل هذه السلسلة نظراً إلى مفاعيلها وانعكاساتها السلبية على بنية الإقتصاد الوطني الذي يتخوّف أن يتراجع معدل نموّه إلى ما دون الواحد في المئة وفق آخر التقارير الصادرة عن أعلى المرجعيات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وذلك في حال قررت الحكومة المضي في مشروع السلسلة».

واعتبر أن «هذا التدمير الممنهج للإقتصاد الوطني، في حال استمراره قد يجعل مصير الإقتصاد اللبناني مثل مصير بعض الإقتصادات الأوروبية المتأزّمة، وهو الأمر الذي لا يتحمّله لبنان على الإطلاق، خصوصاً في ظل عجز متزايد في معدل الدين العام وانكماش غير مسبوق بفعل الأزمة السياسية الداخلية من جهة، والإضطرابات المستمرة في المنطقة العربية وسوريا على وجه الخصوص من جهة أخرى».

شقيير

وعلى الرغم من ضبابية الملف وما إذا كان سيُقر أم لا فإن غالبية أركان الهيئات الاقتصادية مقتنعون بأن الحكومة ستراجع عن إقرار السلسلة.

ومن بينهم رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقيير الذي قال في حديث لـ«اللواء»: إن كافة الكتل النيابية مقتنعة بسحب مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب عازياً السبب إلى اقتناعهم (على حد تعبيره) بأن إقرار السلسلة سيزيد الوضع المعيشي سوءاً .
وعما يتوقعه في هذا الملف قال شقيير بثقة تامة: اعتقد أن النواب سيسحبون مشروع السلسلة ولن يتم إقرارها في الوقت الراهن.

وفي المقابل أيد مصدر وزاري إقرار السلسلة شرط ان تجد الحكومة مصادر مقنعة للتمويل قبل السير فيها لافتاً الى أن الكلمة الأخيرة في هذه المسألة تعود الى المجلس النيابي.

شماس

من جهته، كرّر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس الإشارة الى «وجود إجماع على ان إقرار هذه السلسلة يؤدي الى كارثة اقتصادية، وان الحكومة تفتش اليوم عن خلاص ونحن في انتظار ما ستقرره في اجتماعها المقبل حول سلسلة الرتب والرواتب وإن كنا نفضل ان تتم معالجة هذا الموضوع بعد الانتخابات النيابية».

وفي معرض تقويمه لزيارات الى رؤساء الكتل النيابية، قال شماس: تبين لنا من خلال هذه الاجتماعات أنهم واعون على انعكاسات إقرار السلسلة وأبرزها: إمكان تردي الوضع الاقتصادي الاسوأ منذ منتصف التسعينات عندما جُمّدت السلسلة، النمو الذي بلغ دون الواحد في المئة، المؤشرات المالية التي أظهرت العجز في الموازنة بعدما كانت تتحدث عن فائض أولي فيها، العجز في ميزان المدفوعات، الوضع النقدي من خلال ارتفاع الفوائد بالنسبة الى الإصدار الأخير إذ وصلت الفائدة الى 8,25 في المئة، التضخم الذي تجاوز الـ 9 في المئة من آب 2011 الى آب 2012.

وطلب شماس من الجميع «التروي ودرس السلسلة ضمن سلة شاملة عنوانها «الإصلاح الإداري»، ومن ضمن السلسلة يتم تحديد حجم القطاع العام ودوره وإنتاجيته ومهامه والقيمة المضافة له في الإقتصاد الوطني». وتابع: في منتصف التسعينات تم وضع الهيكلية النظرية للإصلاح الإداري، لكنها لم توضع موضع التنفيذ، ومن المفترض ان يتم تطبيقها بعد إجراء الانتخابات النيابية بعيداً من المزايدات والبارازات.

[Back to Top](#)

يشارك في اجتماعات صندوق النقد القصار : السياسة النقدية التي كرّس أسسها رياض سلامة تمثل نموذجاً يحتذى

مصرف لبنان رياض سلامة، تمثّل نموذجاً يحتذى خصوصاً وأن هذه السياسة جنّبت الاقتصاد اللبناني في مراحل عديدة وما زالت لغاية الآن تداعيات الأزمات المالية المتلاحقة منذ العام ٢٠٠٨ ولغاية اليوم. واعتبر القصار أن هذا التدمير المنهج للاقتصاد الوطني، في حال استمراره قد يجعل مصير الاقتصاد اللبناني مثل مصير بعض الاقتصادات الأوروبية المتأزّمة، وهو الأمر الذي لا يتحمّله لبنان على الإطلاق.

يغادر رئيس الهيئات الاقتصادية، الوزير السابق عدنان القصار، اليوم الى طوكيو، للمشاركة في اجتماعات صندوق النقد الدولي، بصفته عضواً في الوفد الرسمي اللبناني المشارك في فعاليات هذه الاجتماعات التي تأتي في ظل تحديات تواجهها معظم الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصاد اللبناني جرّاء الانكماش الذي تعانيه بفعل الأوضاع الدولية والإقليمية. القصار وفي تصريح له، عشية مغادرته

الى اليابان، أمل أن يتوصّل المجتمعون من كافة البلدان، الى حلول جذرية لمواجهة التداعيات المحتملة للأوضاع الاقتصادية الحالية، لافتاً الى أن صندوق النقد الدولي بما يتمتع به من ثقة وخبرة، يستطيع أن يلعب دوراً بارزاً وفعالاً في هذا المجال.

وشدد القصار على أن مشاركة لبنان في فعاليات هذه الاجتماعات أمر في غاية الأهمية، خصوصاً على صعيد تبادل ونقل الخبرات، معتبراً أن السياسة النقدية التي ينتهجها لبنان منذ سنوات عديدة، والتي كرّس أسسها سعادة حاكم

سلامة في طوكيو

وصل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ظهر امس إلى طوكيو للمشاركة في اجتماعات صندوق النقد الدولي المقررة في ١٢ تشرين الأول الجاري ولغاية ١٤ منه، على أن يباشر الحاكم لقاءاته المكثفة المقررة على هامش تلك الاجتماعات، اعتباراً من الأربعاء ١٠ من الجاري. وأفادت مصادر متابغة، أن الحاكم سلامة أعد برنامجاً حافلاً لتلك الزيارة لكونه يترأس الوفد العربي لاجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين.

غوفي سياق متصل، علم أن وزير المال محمد الصفدي لن يشارك في اجتماعات صندوق النقد الدولي «لأسباب شخصية منعته من المشاركة»، كما أن وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس لن يتوجه إلى طوكيو «لارتباطه بمواعيد سفر، علماً أنه يغادر ليل اليوم إلى اسطنبول، كما من المقرر أن يرافق رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى الكونغو في وقت لاحق».

[Back to Top](#)

عشية مغادرته الى اجتماعات صندوق النقد القصار: التخوف من تراجع النمو الى ما دون الـ 1 % في حال المضي في مشروع السلسلة



القصار

وذلك في حال قررت الحكومة المضي في مشروع السلسلة. «
واعتبر القصار أن «هذا التدمير الممنهج للاقتصاد الوطني، في
حال استمراره قد يجعل مصير الاقتصاد اللبناني مثل مصير بعض
الاقتصادات الأوروبية المتأزمة، وهو الأمر الذي لا يتحمله لبنان
على الإطلاق، خصوصا في ظل عجز متزايد في معدل الدين العام
وانكماش غير مسبوق بفعل الأزمة السياسية الداخلية من جهة،
والاضطرابات المستمرة في المنطقة العربية وسوريا على وجه
الخصوص من جهة أخرى».

يغادر رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار،
اليوم إلى طوكيو، للمشاركة في اجتماعات صندوق النقد الدولي،
بصفته عضوا في الوفد الرسمي اللبناني المشارك في فعاليات
هذه الاجتماعات التي تأتي في ظل تحديات تواجهها معظم
الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصاد اللبناني جراء الانكماش الذي
تعانيه بفعل الأوضاع الدولية والإقليمية.

وأمل القصار في تصريح له، عشية مغادرته إلى اليابان، أن
يتوصل المجتمعون من البلدان كافة، إلى حلول جذرية لمواجهة
التداعيات المحتملة للأوضاع الاقتصادية الحالية، لافتا إلى «أن
صندوق النقد الدولي بما يتمتع به من ثقة وخبرة يستطيع أن
يلعب دورا بارزا وفعالا في هذا المجال».

وشدد على «أن مشاركة لبنان في فعاليات هذه الاجتماعات أمر
في غاية الأهمية، خصوصا على صعيد تبادل ونقل الخبرات»،
معتبرا «أن السياسة النقدية التي ينتهجها لبنان منذ سنوات
عديدة، والتي كرس أسسها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة،
تمثل نموذجا يحتذى خصوصا وأن هذه السياسة جنبت الاقتصاد
اللبناني في مراحل عديدة وما زالت لغاية الآن تداعيات الأزمات
المالية المتلاحقة منذ العام 2008 ولغاية اليوم».

ودعا القصار في هذا المجال «الدولة إلى عدم التفريط بهذه
الإنجازات التي تحققت عبر قرارات متسعة»، وطالبها «بإعادة
النظر في القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن مشروع سلسلة الرتب
والرواتب للقطاع العام، وعدم الإنجرار إلى فرض المزيد من الضرائب
لتتمويل هذه السلسلة نظرا لمفاعيلها وانعكاساتها السلبية على
بنية الاقتصاد الوطني الذي يتخوف أن يتراجع معدل نموه إلى
ما دون الواحد في المئة، وفق آخر التقارير الصادرة عن أعلى
المرجعيات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي».

[Back to Top](#)

القصار: لإعادة النظر في قرار «السلسلة»

قررت الحكومة المضي في مشروع السلسلة. واعتبر القصار أن هذا التدمير الممنهج للاقتصاد الوطني، في حال استمراره قد يجعل مصير الاقتصاد اللبناني مثل مصير بعض الاقتصادات الأوروبية المتأزمة، وهو الأمر الذي لا يتحمّله لبنان على الإطلاق، خصوصاً في ظل عجز متزايد في معدّل الدين العام وانكماش غير مسبوق بفعل الأزمة السياسية الداخلية من جهة، والإضطرابات المستمرة في المنطقة العربية وسوريا على وجه الخصوص من جهة أخرى. ■

إلى عدم التفريط بهذه الإنجازات التي تحققت عبر قرارات متسرّعة، مطالباً إيّاها إعادة النظر بالقرار الذي اتخذته الحكومة بشأن مشروع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، وعدم الإنجرار إلى فرض المزيد من الضرائب لتمويل هذه السلسلة نظراً لمفاعيلها وانعكاساتها السلبية على بنية الاقتصاد الوطني الذي يتخوّف أن يتراجع معدّل نموّه إلى ما دون الواحد في المئة وفق آخر التقارير الصادرة عن أعلى المرجعيات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وذلك في حال

يس الهيئات الاقتصادية، في عدنان القصار، اليوم إلى باركة في اجتماعات صندوق، بصفته عضواً في الوفد اللبناني المشارك في فعاليات عات التي تأتي في ظل جهها معظم الاقتصادات منها الاقتصاد اللبناني جرّاء الذي تعانيه بفعل الأوضاع قليمية.

فادرتّه، شدّد القصار على لبنان في فعاليات هذه أمر في غاية الأهمية، خصوصاً تبادل ونقل الخبرات، معتبراً النقدية التي ينتهجها لبنان، والتي كرّس أسسها حاكم رياض سلامة، تمثّل نموذجاً سوصاً وأن هذه السياسة تصاد اللبناني في مراحل زالت لغاية الآن تداعيات مالية المتلاحقة منذ العام أية اليوم. قصار في هذا المجال الدولة

عريس: لتعديل مادة من قانون منع التدخين

التقى رئيس كتل التغيير والإصلاح النائب العماد ميشال عون وفداً من نقابة المطاعم والفنادق في لبنان، برئاسة النقيب بول عريس الذي لفت بعد اللقاء إلى «أنّ النقابة موافقة على قانون منع التدخين في المطاعم، إنّما طالبت العماد عون وكتلته بتعديل مادة وإحدة من القانون وخصوصاً في ما يتعلق بالمطعم اللبناني الذي هو الأكثر تضرراً». أضاف: «سوف تعرض النقابة اقتراح التعديل على كل الكتل، للموافقة عليه ضمن معايير متطورة وشروط حضارية». ■

[Back to Top](#)